أثر السياحة على النمو الاقتصادي بدول المغرب العربي

(الجزائر، المغرب، تونس)

The Impact of Tourism on Economic Growth in the Arab Maghreb Countries (Algeria, Morocco, Tunisia)

د. خلوط عواطف د. عيسي نبوية

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر

awatifkhellout@yahoo.fr *Aici-naba@yahoo.fr*

الملخص:

تناولت هذه الدراسة تقييم أثر السياحة على النمو الاقتصادي في الجزائر، المغرب وتونس خلال الفترة 1995-2015، وذلك بدراسة أثر الإيرادات السياحية على الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي للدول الثلاث، بالإضافة إلى أثرها على ميزان المدفوعات والعمالة. ومن خلال تحليل الدور الاقتصادي للسياحة في الدول الثلاث، تبين أنها تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي في المغرب وتونس، أما بالنسبة للجزائر فإنها لا تعتبر كمصدر مهم للدخل.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، السياحة، الإيرادات السياحية، القطاع السياحي في دول المغرب العربي.

Abstract:

This study has tackled the analysis and assessment of the impact of tourism on economic growth in the Maghreb countries (Algeria, Morocco, Tunisia) during the period 1995-2012, through the study of the impact of tourism revenues to GDP as an indicator of economic growth of the three countries. Studying the economic role of the tourism sector in the three countries has shown that the tourism sector is one of the important sectors that contribute to raise economic growth rates in both Morocco and Tunisia. In the case of Algeria, the results obtained have shown that the tourism sector is still far from what has been achieved by tourism in Morocco and Tunisia as an important source of income, where it contributes a very little to GDP.

Key words: economic growth, tourism revenues, the tourism sector in the Arab Maghreb countries (Algeria, Morocco, Tunisia.

المقدمة :

تمكن القطاع السياحي من دخول القرن الواحد والعشرين على درجة كبيرة من التميز والرقي، حيث أصبح النمو المذهل في النشاط السياحي من أبرز الظواهر الاقتصادية والاجتماعية. ومن بين العوامل التي آلت بالقطاع السياحي إلى تبوء هذا المنصب، حجم صناعة السياحة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.ولقد برزت الأهمية الاقتصادية للسياحة بعد أن أصبح هذا

القطاع يشكل أحد المكونات المهمة في الهيكل الاقتصادي للعديد من الدول، فهي تشكل موردا هاما للكثير من الدول في العالم. وتعود أسباب الاهتمام بالقطاع السياحي إلى آثاره الايجابية العديدة على الاقتصاد على المستويين الكلي والجزئي، والتي من بينها أثرها على الناتج المحلي الإجمالي حيث تشير إحصائيات منظمة السياحة العالمية إلى أن السياحة تساهم بحوالي 10% في الناتج المحلي الإجمالي العالمي في تقريرها لسنة 2016. كما أن نمو النشاط السياحي في الدولة وانتعاشه يساهم في خلق مناصب عمل مباشرة، وينتج عنه أيضا زيادة في الطلب على العمالة في القطاعات ذات العلاقات الترابطية مع السياحة والداعمة لها وهذا بفعل أثر مضاعف الاستخدام السياحي. وفي هذا السياق أكدت العديد من الدراسات والمراجع السياحية الدولية على أن السياحة تمتاز بقدرة فائقة في توليد فرص عمل بشكل يفوق بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى. وبما أن السياحة تدخل ضمن تجارة العناصر غير المنظورة فإنها تؤثر على ميزان المدفوعات، من خلال أرصدة الميزان السياحي المحققة، فهي تعد مصدرا مهما لجلب النقد الأجنبي والذي يستعمل في تمويل واردات الدولة من الخارج. ونظرا لأن القطاع السياحي يشكل أحد القطاعات الاقتصادية المهمة في اقتصاديات العديد من الدول، فإن هذه الدراسة تهتم بدراسة جانب مهم من الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع السياحي في اقتصاديات الدول، وهذا من خلال تحليل وتقييم أثره على النمو الاقتصادي بدول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، وتونس).

الإشكالية:

ومن خلال ما سبق تتمحور إشكالية هذه الدراسة في ما يلي:

ما هو أثر السياحة على النمو الاقتصادي؟ وما هو نصيب دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس) من النمو الحاصل في النشاط السياحي على المستوى العالمي؟

فرضية الدراسة:

تساهم السياحة في تدعيم مصادر النمو الاقتصادي في: الجزائر، المغرب، وتونس.

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة استخدمنا الأسلوب الوصفي لشرح الإطار النظري للعلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي، ومنهج التحليل المقارن من خلال إجراء المقارنة من حيث مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي لكل من الجزائر، المغرب وتونس.

أولا: السياحة والاقتصاد الكلي:

1- السياحة والنمو الاقتصادي:

لقد أكدت دراسات عديدة على أن النمو الاقتصادي يساهم في بروز السياحة (الوافدة والمحلية) في الدول ونمو الأسواق السياحية. حيث ظهرت دول جديدة على ساحة السوق السياحي وهذا بعد تسجيلها لنمو واعد[1]، فمثلا في ألمانيا الغربية وبعد البناء أصبحت القوة الاقتصادية والتجارية الأولى في أوروبا، وهو ما ساعدها على الدخول ضمن الوجهات السياحية الرئيسية. ونفس الظاهرة في اليابان، حيث حققت معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي في الإقليم وهي أيضا تعد من أهم الدول المستقبلة للسياح في الإقليم، حيث يعد ارتفاع الدخل من العوامل المحفزة على الطلب السياحي

الشكل رقم (1) العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي:

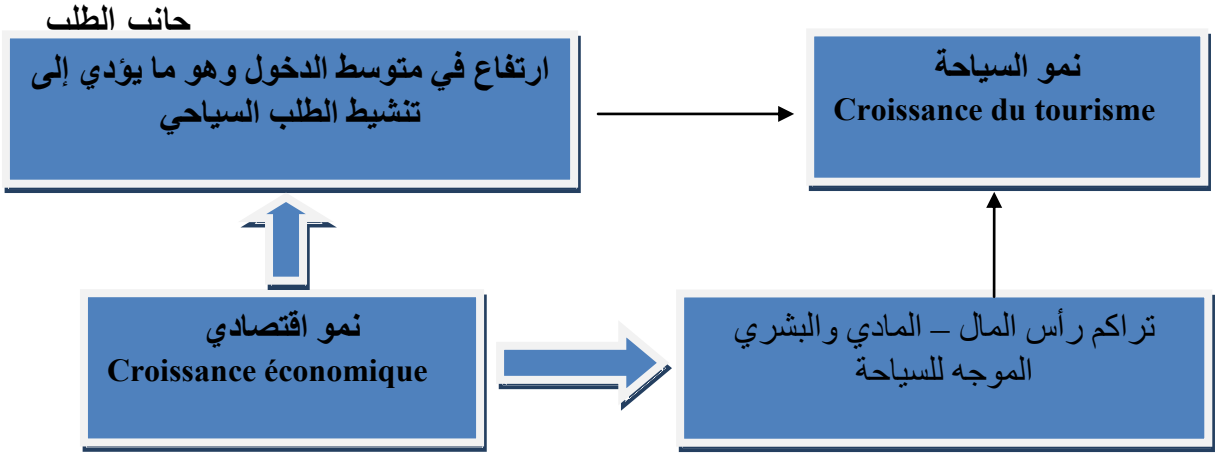

Source: Jean- Louis Caccomo , Fondements D'économie Du Tourisme, Acteurs, Marchés, Stratégies, 1er édition, Boeck Université, 2007, Bruxelles, P 156.

وكما هو مبين في الشكل فإن النمو الاقتصادي يؤثر على العرض السياحي من جهة وعلى الطلب السياحي من جهة أخرى كما يلي[2]:

- **من جانب العرض السياحي:**

إن الدول التي يعرف بها النمو الاقتصادي انتعاشا وما يصاحبه من ارتفاع في الدخل القومي، وهو ما يزيد من مخصصات القطاعات الاقتصادية العاملة بها، والتي يعد القطاع السياحي أحدها. وإن الجزء المخصص من الدخل للسياحة «تراكم رأس المال السياحي» يساهم في دفع عجلة القطاع السياحي نحو الأمام من خلال تزويده بكافة الاحتياجات من تمويل – رأس مال مادي – بشري، وهو ما يؤدي إلى تثمين العرض السياحي ويساهم في تنافسية الوجهة السياحية.

- **من جانب الطلب السياحي:**

إن الدول ذات نمو اقتصادي هي الوحيدة القادرة على إصابة عتبة الدخل (أي أن دخل معظم الأفراد يفوق الدخل الأدنى) فبارتفاع الدخل القومي سيرتفع معه الدخل الفردي، وهكذا فإن جزء من هذه الدخول الفردية يساهم في تمويل وتقوية الاستهلاك السياحي. وما حدث من جراء الأزمة المالية العالمية من انخفاض لمعدلات النمو الاقتصادي في معظم الدول المتقدمة التي مستها الأزمة، والتي تشكل بالأساس الوجهات السياحية الرئيسية، حيث أثر هذا الوضع على تدفقات السياح الدوليين خاصة خلال سنوات الذروة 2008-2009 وهو ما أكدته الإحصائيات التي صدرت عن المنظمة العالمية للسياحة، والمتعلقة بأعداد السياح الدوليين والعائدات من السياحة العالمية خلال فترات الأزمة، وهو ما يؤكد العلاقة القوية بين السياحة والنمو الاقتصادي.

2- السياحة والتضخم:

يتحقق التضخم عندما يحدث اختلال في التوازن بين العرض والطلب، أين يفوق حجم الطلب الكلي المعروض الكلي من السلع والخدمات وهو ما ينتج عنه ارتفاع في مستوى الأسعار (تدهور القوة الشرائية للنقود)، كما ترتبط زيادة الطلب بالارتفاع الكبير في المعروض النقدي، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والأجور بسبب زيادة الطلب عليها، وهكذا يدخل الاقتصاد في سلسلة من ارتفاع الأجور والأسعار تسمى بلولب الأجور والأسعار. هذا بالإضافة إلى أسباب أخرى كثيرة تساهم في ارتفاع معدلات التضخم مثل ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج[3] التي تؤدي إلى ظهور ضغوط تضخمية (ارتفاع أسعار المواد الخام..) ويؤثر تباين معدلات التضخم بين

الدول على الحركة السياحية بها، فازدياد حدة التضخم في الدولة يعد من العقبات أمام وفود السياح إليها، فقد ترتفع أسعار المواد الخام والتي تدخل في الصناعات، وأيضا ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج للشركات السياحية، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المنتوج السياحي، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات السياحية مما يمكن أن يتسبب في تدهور قدرتها التنافسية نظرا لارتفاع الأسعار بالداخل مما يحد من الطلب عليها[4]، فكما رأينا سابقا فإن عامل الأسعار يعد من أهم العوامل المحددة للطلب السياحي. وفي بعض الأحيان فإن جزء كبير من مستلزمات الشركات السياحية تلجأ إلى إستيرادها من الخارج، وإذا ما كانت أسعارها مرتفعة، سوف يسعى المنتجون إلى رفع أسعار منتجاتهم، وهكذا يستمد التضخم جذوره من دفع التكاليف[5].

3- أثر السياحة في ميزان المدفوعات:

تدخل السياحة ضمن **تجارة العناصر غير المنظورة** ويترتب عنها دخول رؤوس الأموال إلى الدولة، التي تدون في الحقل الأول من الميزان السياحي الذي يضم الصادرات من السلع والخدمات السياحية وتمثل القيم النقدية لهذه الصادرات "العوائد السياحية"، كما يترتب عن الأنشطة السياحية خروج رؤوس الأموال من الدولة نتيجة استيراد السلع والخدمات السياحية من الخارج وتمثل القيم النقدية لهذه السلع والخدمات "الإنفاق السياحي". ويتوقف تأثير السياحة على الميزان التجاري على عدة متغيرات نذكر منها[6]:

- حجم الدخل السياحي ونصيب الدولة منه.
- نسبة مساهمة الدخل السياحي في الدخل القومي.

ولتبيان أثر السياحة على ميزان المدفوعات رياضيا، يتم إعداد الميزان السياحي – الذي يركز على تقييم النشاط السياحي – وحساب نتيجته النهائية كخطوة أولية حسب المعادلة التالية:

$$B.T = Rt - Et \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

علما أن: B.T هي نتيجة الميزان السياحي.

و Rt تمثل العوائد السياحية ؛ و Et تمثل الانفاق السياحي.

وباعتبار أن نتيجة ميزان المدفوعات هي الفرق بين إجمالي العوائد R (مجموع الصادرات) وإجمالي النفقات E (مجموع الواردات) ، وهو ما نعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$B.M = R - E \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

ولتحديد الأثر النهائي للسياحة على ميزان المدفوعات يتم إجراء الموازنة النسبية بين نتيجة الميزان السياحي B.T ونتيجة ميزان المدفوعات B.M، وهناك طريقتان للموازنة[7]:

الطريقة الأولى:

ويتم من خلالها إجراء مقارنة نسبية بين نتيجة الميزان السياحي ونتيجة ميزان المدفوعات بعد طرح نتيجة الميزان السياحي منه كما في المعادلة التالية:

$$\text{دور السياحة في ميزان المدفوعات} = \frac{B.T \times 100\%}{\text{B.M} - \text{B.T}}$$

الطريقة الثانية:

ويتم من خلالها إجراء مقارنة نسبية مباشرة بين نتيجة الميزان السياحي ونتيجة ميزان المدفوعات حسب المعادلة التالية:

$$\text{دور السياحة في ميزان المدفوعات} = \frac{B.T \times 100\%}{\text{B.M}}$$

وتعد الطريقة الثانية الأكثر شيوعا، حيث تستخدمها المنظمات السياحية العالمية لتقييم دور السياحة في ميزان المدفوعات. إلا أن بعض المراجع السياحية تكتفي بعرض جدول خاص بالميزان السياحي مع توضيح النتيجة سواء كانت عجزا أو فائض من دون الاستعانة بإجراء المقارنة النسبية بين الميزان السياحي وميزان المدفوعات. فرغم أن الميزان السياحي يعطي صورة عن وضعية النشاط السياحي في البلد، إلا أن هذه الطريقة تبقى ناقصة ولا توضح بالفعل الدور الحقيقي للسياحة في ميزان المدفوعات. وبالتالي لا بد من تحديد نسبة مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات وهذا باستخدام الأساليب الرياضية التي تعتمد على إجراء مقارنات نسبية بين الميزان السياحي وميزان المدفوعات، والتي تعطي بالضبط المقياس الكمي لمساهمة السياحة في ميزان المدفوعات.

ثانيا: الدور الاقتصادي لقطاع السياحة الدولية في اقتصاديات دول المقارنة (الجزائر، المغرب، تونس)

للتعرف على ذلك سنقوم بإجراء مقارنة بين الدول الثلاث من خلال ما يلي:

- مقارنة بين هذه الدول من حيث المؤشرات السياحية الأساسية.
- من حيث الترتيب وفق مؤشر التنافسية العالمية للسياحة.

- من حيث مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي لكل دولة.

1- المقارنة من حيث مؤشرات الطلب السياحي:

تعد بيانات العرض السياحي والطلب السياحي مؤشرا مهما للتمكن من مقارنة الدول المدروسة (الجزائر، المغرب، تونس) من حيث **الإمكانيات المادية** التي تشكل جزءا مهما إلى جانب الإمكانات الأخرى (الحضارية، الطبيعية، الثقافية ...) في تكوين المنتوج السياحي. بالإضافة إلى مقارنة **عدد السياح الوافدين** بالنسبة لكل دولة. وفي ما يلي سنقوم بإجراء مقارنة بين عدد السياح الوافدين إلى الجزائر، والمغرب وتونس.

عدد السياح:

يوضح الجدول التالي تطور عدد السياح الوافدين لدول المقارنة خلال الفترة 1995-2015.

الجدول رقم (1) عدد السياح الوافدين لدول المقارنة خلال الفترة 1995- 2015:

الوحدة: مليون سائح

السنة	الجزائر	المغرب	تونس
1995	0.520	2.602	4.120
2000	0.866	4.278	5.058
2001	0.901	4.380	5,387
2002	0.988	4.453	5.064
2003	1,166	4,761	5,114
2004	1.234	5,477	5,998
2005	1,443	5,843	6,378
2006	1.638	6,558	6.558
2007	1,743	7,408	6.762
2008	1.772	7,879	7.050
2009	1.912	8,341	7.797
2010	2,070	9,288	7.728
2011	2.395	9,342	5.746
2012	2,634	9,375	6.999
2013	2.733	10.046	7.352
2014	2.301	10.283	7.163

2015	1.710	10.177	5.359
2016	-	10.300	5.724

Source : La Banque mondiale : (04/12/2017)
https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.ARVL?locations=MA-DZ-TN

والشكل التالي يوضح أكثر عدد السياح الوافدين إلى كل دولة وهذا على طول الفترة الدراسة.

الشكل رقم (2) عدد السياح الوافدين لدول المقارنة:

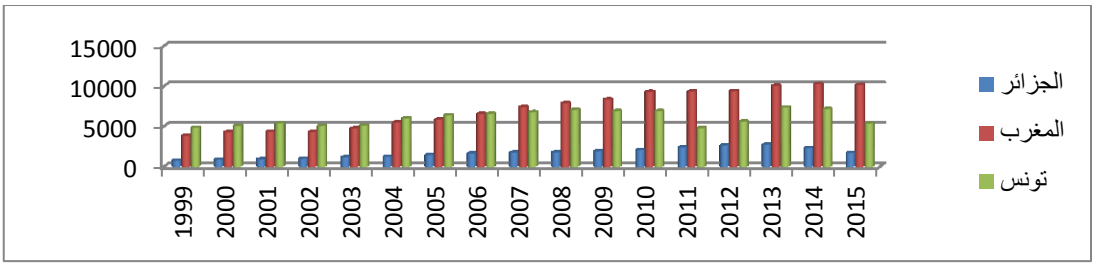

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1).

نلاحظ من خلال المنحنى السابق التطور المحتشم في عدد السياح في الجزائر، حيث قدر هذا العدد بـ 1.710 مليون سائح خلال 2015، وقدرت الزيادة في عدد السياح بـ 1,886مليون منذ سنة 1999، أي 135 ألف سائح سنويا، وهو ما يبقى بعيدا كل البعد عن التطور الذي حققته كل من المغرب وتونس في عدد السياح الوافدين إليهما على طول فترة الدراسة. حيث قدر عدد السياح بالمغرب 10.177 مليون سائح خلال سنة 2015، محققا بذلك زيادة قدرت بـ 5,558 مليون منذ سنة 1999 وهذه الزيادة المعتبرة في عدد السياح لم تأتي من عدم، وإنما كانت كنتيجة حتمية للأهمية الكبرى التي يوليها المغرب للقطاع السياحي كمصدر مهم للدخل. وبالنسبة إلى تونس فقد بلغ عدد السياح الوافدين إليها 5.724 مليون خلال 2015، ورغم الضرر الكبير الذي لحق بقطاع السياحة في تونس خلال السنوات الأخيرة إلا أن عدد السياح بها ما زال يفوق بأكثر من النصف نظيره في الجزائر، وهو ما يدل على أن الجزائر لم تحسن الاستثمار في عزوف بعض السياح عن التوافد إلى تونس. وما نلاحظه من هذه الإحصائيات أن السياحة في الجزائر تعاني من مشكلات أساسية تحول دون تطور القطاع ككل، ولعل أهمها ضعف الخدمات السياحية (كما ونوعا)، وغياب المعلومة السياحية بالإضافة إلى ضعف إستراتيجية تسويق الوجهة الجزائرية على المستوى الدولي.

2- المقارنة من حيث الترتيب وفق مؤشر التنافسية العالمية للسياحة:

يشكل موضوع فهم جوانب القدرة التنافسية لبلد ما في قطاع السياحة تحديا كبيرا تواجهه الحكومات والجهات الفاعلة في السياحة، إذ يمكن للعوامل التي تؤثر على القدرة التنافسية أن تتغير بسرعة مما يجعل البحث والتطوير أكثر تعقيدا. وتعرف تنافسية قطاع السياحة على أنها قدرة المؤسسات المنتمية لقطاع السياحة في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، مما يؤدي بهذه الدول إلى امتلاك ميزة تنافسية في هذا القطاع. ويصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقريرا عن تنافسية قطاع السياحة والسفر على المستوى العالمي، وفي سنة 2015 تم إصدار هذا التقرير تحت شعار "**النمو من خلال الصدمات**" ومن خلال الجدول التالي سنقوم بالتعرف على ترتيب دول المقارنة وفقا لمؤشر تنافسية قطاع السياحة والسفر.

الجدول رقم (2) ترتيب دول المغرب العربي وفقا لمؤشر تنافسية قطاع السفر والسياحة حسب تقرير 2015:

الدول	الترتيب المحلي عربيا (14 دولة)	الترتيب العالمي دوليا (141 دولة)
تونس	08	71
المغرب	04	62
الجزائر	12	123

Source: The Travel & Tourism Competitiveness Report 2015, World Economic Forum .

احتلت المغرب المرتبة الأولى في مجال تنافسية السياحة من حيث ترتيب دول المغرب العربي، وهي بذلك تحتل المرتبة 62 عالميا في ترتيب الدول وفقا لمؤشر تنافسية قطاع السياحة والسفر، وتليها تونس والتي احتلت المرتبة الثانية حسب ترتيب دول المغرب العربي، والمرتبة 71 عالميا، أما الجزائر فتأتي في المؤخرة (مقارنة بالمغرب وتونس) مسجلة بذلك المرتبة 123

عالميا. وهو ما يتنافي مع المؤهلات المعتبرة والفرص المتاحة أمام القطاع السياحي بالجزائر، ومن خلال ما يلي سنحاول التعرف على ترتيب دول المغرب العربي الثلاث وفق المؤشرات الرئيسية لتنافسية السياحة، وهذا حسب ما جاء في تقرير سنة 2015.

الجدول رقم (3) ترتيب دول المقارنة ضمن المؤشرات الجزئية المكونة لمؤشر تنافسية قطاع الأسفار والسياحة حسب تقرير 2015.

المـــؤشـــــــر	الـــترتـــيب العـــام		
	الجزائر	المغرب	تونس
1. المؤشر الرئيسي الأول: البيئة التمكينية (نتيجة المؤشر ككل)	**99**	**71**	**75**
- بيئة قطاع السياحة والسفر	121	42	71
- الأمن والأمان	95	37	98
- الصحة والنظافة العامة	84	98	76
- الموارد البشرية وسوق العمل.	109	107	87
- جاهزية تكنولوجيا المعلومات	105	75	76
2. المؤشر الرئيسي الثاني: مؤشر السياسات والظروف الملائمة في قطاع السفر والسياحة	**135**	**62**	**50**
- أولوية السفر والسياحة.	139	26	44
- الانفتاح الدولي.	137	94	103
- تنافسية الأسعار.	10	47	7
- الاستدامة البيئية.	113	70	59
3. المؤشر الرئيسي الثالث: البنية التحتية	**133**	**68**	**76**
- البنية التحتية للنقل الجوي	113	64	77
- البنية التحتية للنقل البري والبحري	121	69	94
- البنية التحتية للخدمات السياحية	138	65	61
4. المؤشر الرئيسي الرابع:			

الموارد الطبيعية والثقافية	**90**	**45**	**99**
- الموارد الطبيعية	127	59	105
- الموارد الثقافية	50	39	70

Source: The Travel & Tourism Competitiveness Report 2015, World Economic Forum.

تحليل مكانة الجزائر ضمن الترتيب العام:

انطلاقا من بيانات الجدول السابق نلاحظ أن الترتيب الذي آلت إليه الجزائر ضمن مجموعة الدول العربية والدول شرق أوسطية، ومكانتها ضمن دول شمال إفريقيا لا يتوافق مع الإمكانيات السياحية التي تزخر بها الجزائر، ولكن كما هو معمول به في إطار المنهجية المتبعة في تقرير التنافسية العالمي، فإن موقع أي دولة يأتي بعد التعرف على وضعية المؤشرات الكمية والنوعية بها، وعليه فإن هذا الموقع المتدهور للجزائر كان نتيجة لضعف البيانات الكمية والنوعية لديها، وهو ما سنوضحه في ما يلي:

- **مؤشر البيئة التمكينية:** نلاحظ أن مرتبة الموارد البشرية في مجال السياحة في الجزائر تقع ضمن المراتب الدنيا (المرتبة 99) مقارنة بالمغرب (المرتبة 71) وتونس (المرتبة 75)، حيث اتضح للباحثين قلة الوعي بالسياحة لدى المجتمع المحلي، وقلة عدد الأدلاء السياحيين والمحليين، وقلة الموارد البشرية المؤهلة لتقديم الخدمات السياحية بالكم والنوع المطلوبين، وبالتالي فإن الاهتمام بالموارد البشرية أصبح من متطلبات النهوض بالسياحة في الجزائر ومن أجل إدراك الأمر، يجب الاهتمام بالعناصر التالية: التوعية والتأهيل، التعليم والتدريب، الترويج للخدمات السياحية. ويعد التكوين من بين أولويات القطاع السياحي، للحصول على الأفراد اللازمين من حيث العدد والنوعية التي تخدم أغراض السياحة. وإن وزارة السياحة بالجزائر بادرت بإصلاح منظومتها لتأهيل المتخصصين والعاملين في مجال السياحة.
- **بيئة الأعمال والبنية التقنية:** تعد مرافق البنية التقنية والبنية التحتية من بين الأمور الأساسية التي لا يمكن تطوير الأنشطة السياحية بدونها. وحسب التقرير فإن مرتبة الجزائر ضمن التصنيف تقع في المؤخرة حيث احتل مؤشر البنية التحتية المرتبة 133 ضمن الترتيب العام، مقارنة بالمغرب (المرتبة 68)، وتونس (المرتبة 76)، وهو ما يدل على أن وضعية هذه المرافق في الجزائر لم ترتقي إلى المستوى المطلوب، ولكن ما يجب أن يقال في هذا الموقع أن

الإرادة السياسية حاليا متوفرة في هذا المجال، وهو ما جاء من خلال تخصيص أغلفة مالية معتبرة للنهوض بالقطاع من هذا الجانب، وتتجسد النظرة الواعدة في الفترة الحالية من خلال **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025**، والذي يرسم برنامج تطوير السياحة الوطنية وترقيتها لدعم مكانة الجزائر كوجهة سياحية، ويأمل من أن تجني الدولة ثمار هذا الجهد المادي والبشري في المستقبل.

- **مؤشر السياسات والظروف الملائمة:** تحتل الجزائر في هذا المؤشر المرتبة **135** وهي في موقع ضعيف جدا، خاصة إذا ما قورنت بدول الجوار، مقارنة بالمغرب (المرتبة 62) وتونس (المرتبة 50). وعليه لا بد من تكوين بيئة استثمارية وتشريعية ومالية ملائمة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، هذا إضافة إلى إعادة النظر في السياسات والأنظمة المعمول بها في القطاع، وضرورة جعلها أكثر تناسبا مع المقتضيات الحالية.

3- المقارنة من حيث مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي للدولة:

يهدف هذا الجزء من البحث إلى مقارنة أثر السياحة على النمو الاقتصادي لكل من الجزائر، المغرب، وتونس، وهذا من خلال قياس أثرها على الناتج المحلي الإجمالي ومساهمتها في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.

ومن خلال هذا الإطار التطبيقي سنقوم بإجراء المقارنة من خلال المؤشرات التالية:

أولا: مؤشر الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي.

ثانيا: مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية: ميزان المدفوعات، ميزان السياحة الدولية كنسبة مؤوية الناتج المحلي الإجمالي، حجم التشغيل (ممثلا بعدد العاملين).

3-1 مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (مؤشر PIB):

يمثل الناتج المحلي الإجمالي لصناعة السفر والسياحة القيمة المضافة للأنشطة التي تنتج سلعا وخدمات موجهة للسياح كالفنادق وشركات الطيران والنقل، أما الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد السفر والسياحة فهو يمثل الناتج السابق بالإضافة إلى قيمة السلع والخدمات المنتجة في الأنشطة المرتبطة بإنفاق السياح[8]. وقصد إعطاء صورة واضحة عن مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في دول المقارنة، لدينا الجدول التالي:

الجدول رقم (4) المساهمة المباشرة لقطاع السياحة والسفر في إجمالي الناتج المحلي (PIB) خلال الفترة 1995-2016:

السنوات	الجزائر	المغرب	تونس
	المساهمة المباشرة (%)	المساهمة المباشرة (%)	المساهمة المباشرة (%)
1995	0.34	4.09	8.86
2000	0.68	6.13	9.02
2001	0.72	7.36	9.16
2002	0.81	7.38	8.08
2003	0.71	7.32	8.32
2004	0.68	7.74	9.17
2005	0.61	8.69	10.37
2006	0.32	9.74	10.20
2007	0.33	10.03	10.33
2008	0.33	9.26	10.41
2009	0.40	8.65	9.97
2010	0.43	8.75	9.93
2011	0.29	8.93	7.73
2012	0.28	8.72	8.70
2013	0.24	7.99	8.44
2014	0.30	8.24	8.76
2015	0.45	8.09	6.65
2016	0.47	8.07	6.57

المصدر: قاعدة بيانات العالم أطلس Kanoema على الموقع الالكتروني:

http://ar.knoema.com/atlas

الشكل رقم(3) المساهمة المباشرة لقطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي (PIB):

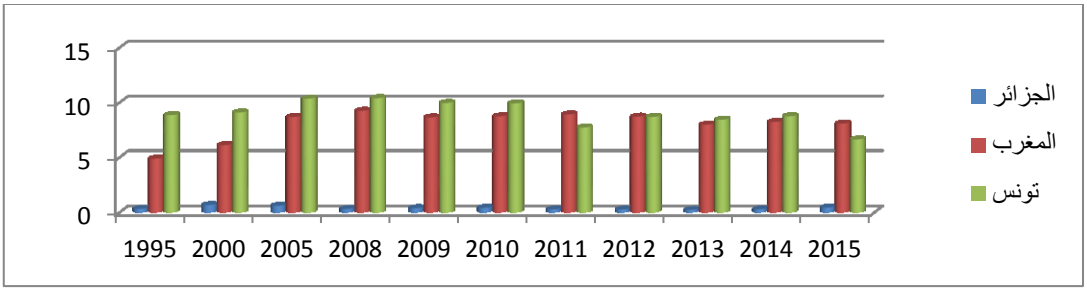

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى معطيات الجدول رقم (04).

من خلال الجدول السابق يتبين أن مساهمة قطاع السياحة و السفر في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر تتراوح بين 0.34% و 0.74% خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2015 وهو ما يعني أن نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي أقل بكثير من مساهمته في المغرب وتونس، حيث تتراوح هذه النسبة في المغرب بين 4.09% و8.09% وهي قريبة جدا من المعدل العالمي حيث تساهم السياحة الدولية بـ 10.01% في GDP العالمي[9] خلال سنة 2016 . أما تونس فتتراوح مساهمة قطاع السياحة والسفر بها بين 6.65% و8.86% خلال نفس الفترة. ما عدا التراجع الذي سجل في 2011، وذلك نظرا لتراجع الإيرادات السياحية خلال هذه الفترة.

وبعد التعرف على مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الدول الثلاث، يظهر بوضوح مدى أهمية مساهمة السياحة في الاقتصاد بالمغرب وتونس، على عكس الجزائر التي يساهم القطاع السياحي فيها بقدر ضئيل جدا في الناتج المحلي الإجمالي.

3-2 أثر السياحة على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية:

قصد تقييم الدور الاقتصادي لقطاع السياحة الدولية في دول المقارنة، قمنا بدراسة صافي مساهمة قطاع السياحة في اقتصاديات البلدان الثلاث من خلال ما يلي:

- حساب الإيرادات السياحية كنسبة مؤوية من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة وهذا للتعرف على مساهمة القطاع السياحي في جلب النقد الأجنبي.
- حساب ميزان السياحة الدولية كنسبة مؤوية من الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد.
- مساهمة السياحة في التوظيف.

3-2-1 تقييم أثر قطاع السياحة على ميزان المدفوعات:

تشكل السياحة مصدرا مهما لتدفق النقد الأجنبي وذلك من خلال الإيرادات المحققة من القطاع السياحي، ولقد أكدت العديد من الدراسات الاقتصادية على أهمية العوائد السياحية والتي تدخل ضمن الصادرات غير المنظورة، وقصد تقييم مساهمة السياحة في جلب العملة الأجنبية لدول المقارنة بشكل فردي، قمنا بمقارنة بين الإيرادات السياحية كنسبة مؤوية من إجمالي الصادرات لكل دولة، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (05) إيرادات السياحة الدولية كنسبة مؤوية من إجمالي الصادرات (%):

السنة	الجزائر (%)	المغرب (%)	تونس (%)
1995	0.34	19.42	23.04
2000	0.47	25.76	23.10
2001	0.55	31.07	21.78
2002	0.59	30.00	19.34
2003	0.45	30.83	17.77
2004	0.57	31.31	18.01
2005	0.98	32.70	19.22
2006	0.69	35.54	18.87
2007	0.53	34.69	16.90
2008	0.58	29.08	15.59
2009	0.75	33.25	17.78
2010	0.53	30.23	15.72
2011	0.39	28.58	11.24
2012	0.39	26.26	13.23
2013	0.48	25.15	13.03
2014	0.55	24.41	14.10
2015	0.95	23.32	10.71

Source : la Banque mondiale
https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.XP.ZS?locations=DZ-MA-TN

الشكل رقم (04) الإيرادات السياحية لدول المقارنة كنسبة مؤوية من إجمالي الصادرات (%):

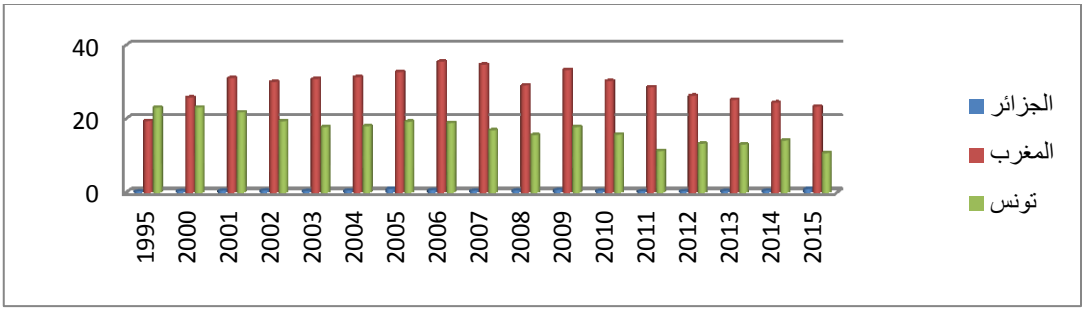

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (5).

تشير تقديرات الجدول السابق إلى ما يلي:

المغرب: تمثل الإيرادات السياحية نسبة معتبرة من إجمالي الصادرات، حيث قدرت بـ 23.32% من إجمالي الصادرات خلال سنة 2015، وهو ما يدل على الأثر الفعال لهذا القطاع كمصدر مهم لجلب النقد الأجنبي، وبالتالي له دور مهم في الاقتصاد. وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى ضمن دول المقارنة خلال الفترة الممتدة من 1995-2015 من حيث مساهمة السياحة في إجمالي الصادرات.

تونس: تشكل الإيرادات السياحية ما نسبته 10.71% من إجمالي الصادرات خلال سنة 2015، وتحتل السياحة التونسية المرتبة الثانية في قائمة الصادرات بعد قطاع النسيج، مما يجعلها تساهم بدور فعال في الاقتصاد. ومقارنة بالدول الثلاث تأتي تونس في المرتبة الثانية بعد المغرب من حيث نسبة مساهمة السياحة في جلب النقد الأجنبي.

الجزائر: نلاحظ من البيانات المدونة في الجدول السابق أن الإيرادات السياحية لا تساهم إلا بقدر ضئيل جدا ضمن مجموع الصادرات الوطنية، حيث لا تشكل سوى 0.95% من إجمالي الصادرات خلال سنة 2015، وهو ما يدل على دورها المهمل في الاقتصاد، حيث أن الصادرات النفطية تستحوذ على الجزء الأكبر من إجمالي الصادرات الوطنية.

3-2-2 ميزان السياحة الدولية كنسبة مؤوية من الناتج المحلي الإجمالي:

والذي يستخدم كمؤشر لقياس صافي مساهمة قطاع السياحة الدولية في اقتصاد أي بلد ما بحساب ميزان السياحة الدولية (الميزان السياحي) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (06) ميزان السياحة الدولية كنسبة مؤوية من الناتج المحلي الإجمالي (PIB) لدول المقارنة خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2015:

الوحدة: مليون دولار

	الجزائر		المغرب		تونس	
السنوات	PIB* (بالأسعار الجارية)	ميزان السياحة كنسبة مؤوية من PIB	PIB* (بالأسعار الجارية)	ميزان السياحة كنسبة مؤوية من PIB	PIB* (بالأسعار الجارية)	ميزان السياحة كنسبة مؤوية من PIB
1995	42066	0.36-	36857	3.02	19765	5.20
1996	46942	0.25-	40939	3.67	21504	5.25
1997	48177	0.24-	37336	3.44	20746	6.26
1998	48187	0.40-	40021	3.59	21802	6.60
1999	48640	0.35-	39734	4.02	22943	7.31
2000	54790	0.16-	37021	4.79	21473	8.31
2001	54744	0.17-	37724	6.30	22065	9.14
2002	56760	0.06-	40417	6.16	23141	7.42
2003	67863	0.21-	49822	5.94	27454	5.63
2004	85332	0.19-	56947	6.37	31183	5.97
2005	103198	0.18-	59523	7.44	32272	6.70
2006	117027	0.14-	65640	8.82	34376	6.77
2007	134977	0.11-	75223	9.16	38909	7.28
2008	171001	0.05-	88879	7.85	44855	6.32
2009	137211	0.10-	90907	6.89	43455	6.88
2010	161207	0.06-	90770	6.94	44051	6.60
2011	200.01	0.03-	99211	6.90	45877	3.82
2012	209.05	0.01-	95903	6.67	45131	6.31
2013	209.780	0.04-	106.83	6.81	46264	6.27
2014	213.98	0.17-	109.88	6.75	47600	6.18
2015	164.78	0.30-	100.59	8.49	43160	6.30
2016	156.08	-	101.44	8.53	420.61	6.27

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: قاعدة بيانات البنك الدولي:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=GQ-DZ

الشكل رقم (05) ميزان السياحة الدولية كنسبة مؤوية من الناتج المحلي الإجمالي (PIB) لدول المقارنة.

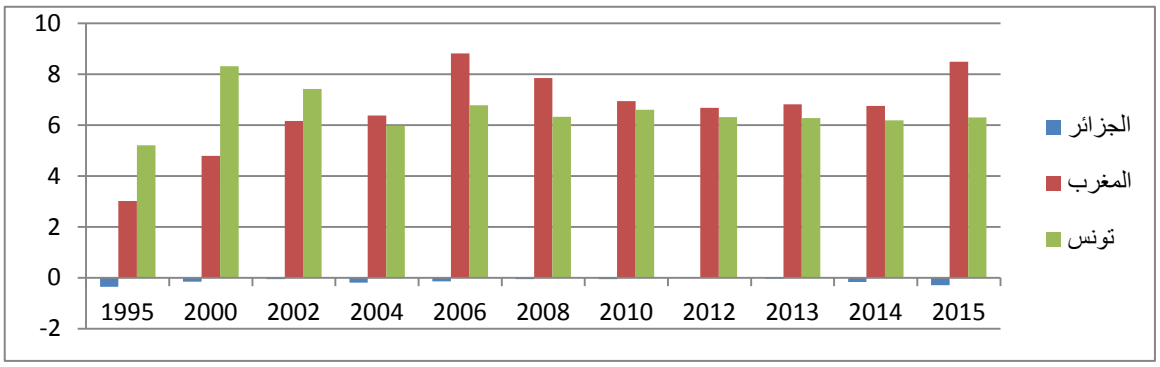

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06).

نلاحظ من الجدول والشكل السابقين أن الميزان السياحي في حالة الجزائر يعاني من عجز مستمر، وهذا نظرا لانخفاض الإيرادات السياحية المحققة مقارنة بالنفقات، أما المغرب وتونس فإن ميزان السياحة الدولية حقق نتائج إيجابية على طول السنوات المدروسة، وهذا من خلال الإيرادات السياحية المحققة. وعليه فإن نشاط السياحة الدولية يلعب دورا مهما في اقتصاد المغرب وتونس حيث بلغ حساب ميزان السياحة الدولية 8.49% من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب، و6.30% من الناتج المحلي الإجمالي في تونس. أما بالنسبة للجزائر نلاحظ أن القطاع السياحي له أثر سلبي ، حيث بلغ حساب ميزان السياحة الدولية إلى الناتج المحلي الإجمالي -0.30% خلال سنة 2015 .

3-2-3 مساهمة السياحة في التوظيف:

إن مساهمة السياحة في التشغيل يعد مؤشرا هاما في الدور الاقتصادي لقطاع السياحة[10]، وهذا نظرا لتنوع فرص العمل التي يوفرها القطاع. وتمثل الوظائف في قطاع السياحة عدد الوظائف في الأنشطة السياحية التي تتطلب اتصالا مباشرا مع السياح (كالعاملين في الفنادق، المطاعم، الوكالات السياحية). أما الوظائف في اقتصاد السياحة فتشمل: الوظائف السابقة، بالإضافة إلى الوظائف في القطاعات المكملة لقطاع السياحة.

وبين الجدول التالي حجم العمالة بقطاع السفر والسياحة وأهميتها النسبية:

الجدول رقم (07) المساهمة المباشرة لقطاع السياحة والسفر في التوظيف:

البلد / السنوات	الجزائر		المغرب		تونس	
	عدد الوظائف (ألف وظيفة)	النسبة من إجمالي العمالة (%)	عدد الوظائف (ألف وظيفة)	النسبة من إجمالي العمالة (%)	عدد الوظائف (ألف وظيفة)	النسبة من إجمالي العمالة (%)
1995	109.5	**2.0**	290.4	**4.1**	168.5	**7.0**
2000	170.6	**2.7**	485.7	**5.4**	206.4	**8.0**
2005	279.6	**3.4**	755.1	**7.8**	238.7	**8.1**
2008	250.1	**2.7**	858.3	**8.4**	256.9	**8.1**
2009	303.9	**3.2**	795.7	**7.7**	250.9	**7.8**
2010	309.3	**3.1**	816.3	**7.8**	251.6	**7.6**
2011	335.4	**3.3**	849.2	**7.9**	189.9	**5.8**
2012	342.5	**3.3**	828.7	**7.6**	217.0	**6.5**
2013	345.6	**3.2**	864.8	**7.8**	212.4	**6.3**
2014	347.1	**3.1**	871.9	**7.8**	209.7	**6.2**
2015	353.7	**3.2**	882.5	**7.9**	211.3	**6.3**

المصدر: : قاعدة بيانات العالم أطلس Kanoema ، على الموقع

http://ar.knoema.com/atlas/topics

الشكل رقم (06) المساهمة المباشرة لقطاع السياحة والسفر في التوظيف:

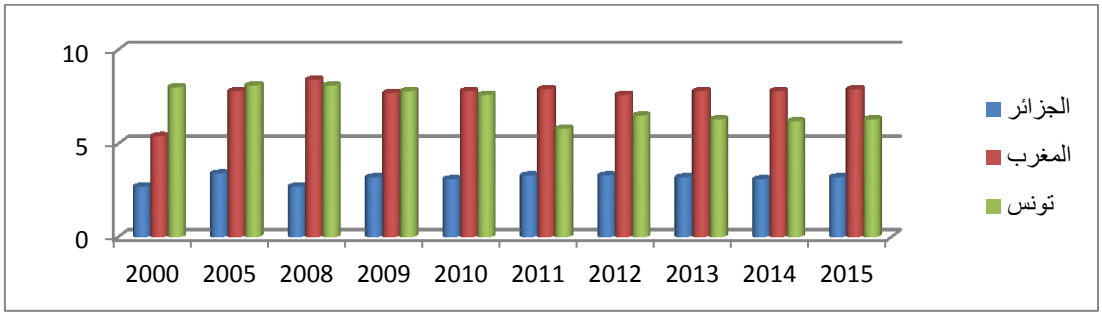

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (7).

تشير تقديرات حجم الوظائف المتاحة في الجدول السابق، إلى أن نصيب قطاع السياحة والسفر من التوظيف كان كما يلي:

الجزائر: بلغت المساهمة المباشرة لقطاع السياحة والسفر في التوظيف في الجزائر حوالي 353.7 ألف عامل أي بنسبة **3.2%** من إجمالي العمالة خلال سنة 2015، ومن هنا نلاحظ أن مساهمة القطاع السياحي في التوظيف قليلة جدا (تتراوح بين 2% و3.4% خلال فترة الدراسة) فرغم الاستثمارات الكبيرة التي تضمنها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية إلا أن نسبة فرص العمل التي يوفرها القطاع السياحي من إجمالي الوظائف لا تزال ضعيفة.

المغرب: قدرت المساهمة المباشرة لقطاع السياحة والسفر في التوظيف 882.5 ألف وظيفة عمل أي بنسبة **7.9%** من إجمالي العمالة خلال سنة 2015، ولقد بلغت هذه النسبة 7.8% خلال سنة 2013، بمعدل نمو قدر بـ 4.3% ولقد سجلت هذه الزيادة نظرا لتزايد توافد السياح إلى المغرب، كما يتوقع أن تصل هذه النسبة 8.2% من إجمالي العمالة خلال 2020، وكما هو ملاحظ أن القطاع السياحي بالمغرب يلعب دورا حيويا في خلق فرص عمل.

تونس: تشير تقديرات حجم الوظائف خلال سنة 2015 إلى أن نصيب قطاع السياحة من إجمالي حجم التوظيف بلغ 211.3 ألف عامل أي بنسبة **6.3%** (المساهمة المباشرة)، ورغم الظروف الصعبة التي يمر بها القطاع السياحي في تونس خلال الفترة الأخيرة، إلا أن هذا لم ينقص من الدور الحيوي الذي يلعبه القطاع في توفير الوظائف.

ومن خلال دراستنا المقارنة توصلنا إلى النتائج التالية:

- عند دراسة الدور الاقتصادي لقطاع السياحة الدولية في اقتصاديات دول المقارنة من حيث صافي مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد اتضح ما يلي:

إن السياحة في المغرب وتونس تحتل موقعا هاما ضمن القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال الإيرادات السياحية المحققة على طول فترة الدراسة، ونسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي التي تقترب من المعدل العالمي. أما بالنسبة للجزائر فتبقى هذه النسبة ضئيلة جدا، مما يدل على أن القطاع السياحي لا يساهم بقدر كبير في تدعيم مصادر النمو الاقتصادي بالجزائر (والذي يعتمد على مداخيل النفط لتمويل نفقاته).

- وعند تقييم قطاع السياحة الدولية كمصدر لجلب العملة الأجنبية بتناول عائدات السياحة الدولية في كل بلد كنسبة مؤوية من إجمالي صادرات البضائع لديها لاحظنا ما يلي:

إن نشاط السياحة الدولية يلعب دورا أكثر أهمية في اقتصاديات كل من المغرب وتونس. أما بالنسبة للجزائر بلغت عائدات السياحة الدولية نسبة جد متدنية من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة، مما يؤكد على أن نشاط السياحة الدولية لا يساهم بشكل إيجابي في تدعيم ميزان المدفوعات.

- وعند دراسة أثر النشاط السياحي في حجم العمالة اتضح ما يلي:

إن مساهمة القطاع السياحي في التوظيف بالنسبة للجزائر قليلة جدا. أما في المغرب وتونس تساهم السياحة بشكل مهم جدا في توفير فرص عمل.

- أثر السياحة على ميزان المدفوعات:

إن الأرصدة السياحية المحققة في المغرب وتونس كانت موجبة على طول فترة الدراسة (باستثناء 2011 بالنسبة لتونس)، وهو ما يدل على أن الميزان السياحي في حالة فائض، وبالتالي فالقطاع السياحي في كلا الدولتين له أثر إيجابي على ميزان المدفوعات. أما في الجزائر يعاني الميزان السياحي من عجز مستمر وهذا على طول فترة الدراسة، وهو ما يدل على الأثر السلبي للميزان السياحي على ميزان المدفوعات. وهو ما يؤول بنا إلى تأييد الفرضية المتعلقة بمساهمة السياحة في تدعيم مصادر النمو الاقتصادي لكل من المغرب وتونس، ورفض الفرضية المتعلقة بمساهمة السياحة في تدعيم مصادر النمو الاقتصادي بالجزائر.

خـــــاتـــمـــــة:

تتمتع دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، وتونس) بإمكانيات معتبرة لتطوير السياحة وولوج مراتب مهمة ضمن مؤشرات تنافسية السياحة العالمية، وتسعى كل دولة إلى تجسيد إستراتيجيتها السياحية من خلال خطة عمل تهدف إلى تحقيق الأهداف المسطرة، وذلك من خلال العمل على تأسيس منتجات سياحية بالمواصفات اللازمة (الكم والنوع). وفي هذا السياق وبعد تحليل مؤشرات العرض السياحي والطلب السياحي لكل دولة اتضح ما يلي:

- **المغرب:**

أما المغرب فلقد قطع أشواطا كبيرة في إطار تطوير السياحة كقطاع استراتيجي مولد للدخل، حيث تم اعتماد برامج ثرية جسدت إستراتيجية التنمية السياحية على خطى ثابتة، ويشكل مخطط السياحة في صلب 2020 تحديا جديدا ترفعه المغرب للرفع من مردودية القطاع السياحي وتعزيز مكتسباته من خلال اعتماد مقاولات سياحية حديثة ومهنية، وتفعيل حركة السياحة الداخلية، بالإضافة إلى تحديات أخرى من بينها جعل المغرب من بين الوجهات السياحية العشرين الأولى عالميا. كما تمكن المغرب من استقطاب ما يزيد عن 10.177 مليون سائح خلال سنة 2015 ليتصدر بذلك كل من تونس والجزائر من حيث عدد السياح الوافدين.

- **تونس:**

بالنظر إلى مكانة السياحة كقطاع استراتيجي مولد للدخل تسعى تونس إلى اعتماد خطة عمل متكاملة تضع ضمن أولوياتها تدعيم الوجهة التونسية كأحد الأقطاب السياحية المهمة من خلال اعتماد منظومة الجودة والنوعية والتحديث في القطاع. ولقد بلغ عدد السياح فيها 5.395 مليون سائح خلال 2015، ولولا الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد منذ سنة 2011 والتي كان لها أثر سلبي على حركة السياحة في تونس لتضاعف هذا العدد، ولكن تونس تعمل جاهدة على استعادة مكانتها كوجهة سياحية مفضلة للملايين من السياح من مختلف دول العالم وهذا من خلال إتباع سلسلة من التخفيضات في مستوى الأسعار وإتباع منافذ ترويجية فعالة لتحسين صورة تونس.

- **الجزائر:**

تحاول الجزائر تحقيق نقلة نوعية في القطاع السياحي وهذا من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي يضم برنامجا ثريا من حيث الرفع من عدد مؤسسات الإيواء وطاقتها الاستيعابية مع الاعتماد على التنوع والجودة. وكما هو ملاحظ من العدد الإجمالي للسياح الوافدين خلال سنة 2015 فإن الجزائر بعيدة كل البعد عن التطور الحاصل في مجال السياحة حتى بالنسبة لدول الجوار، وإن هذه الوضعية التي آلت إليها تثير العديد من التساؤلات، فرغم أن الجزائر تتوفر على مؤهلات سياحية معتبرة إلا أنها لم تتمكن من تحقيق ما حققه المغرب وتونس.فلقد قامت دول الجوار بصقل إمكانياتها السياحية الهائلة وتحويلها إلى منتوج سياحي تتضافر العديد من العوامل في تقديمه، فرغم تعاقب السياسات السياحية من فترة إلى أخرى، ورغم رصد اموال معتبرة للدراسات والتهيئة السياحية التي خص بها المخطط التوجيهي للسياحة آفاق 2025 إلا أن انتعاش القطاع السياحي لا يزال يحتاج إلى جهد أكبر.

وإن من أهم عوامل نجاح التجربة السياحية لكل من تونس والمغرب هو اعتماد استراتيجيات مجدية وتخصيص جهد كبير من أجل تنمية القطاع السياحي.فرغم أن الجزائر ومنذ الاستقلال قامت برسم معالم السياسة السياحية وذلك من خلال ميثاق السياحة سنة 1966 والمخططات السياحية الموالية التي كانت تؤكد في كل مرة على أهمية السياحة كمورد اقتصادي هام، إلا أن ذلك كان بخطى متباطئة ولم يحضى القطاع السياحي على مرور السنين بالدعم الكافي، كما أن العراقيل والصعوبات الكثيرة التي تعترض تطوير القطاع السياحي حالت دون تحقيق الهدف المرجو منها وهو جعل الجزائر كوجهة سياحية تنافسية. ففي ظل المعطيات الاقتصادية الراهنة أصبح خيار العزلة أمر تم تجاوزه، وعليه فإن أنسب توجه للجزائر هو الاندماج في الاقتصاد العالمي من باب السياحة (مع عدم إهمال القطاعات الأخرى). وبما أن السياسة الناجحة هي التي تنتقل من استراتيجيات مدروسة وهادفة، فإنه لابد من البحث عن الوسائل الفعالة والآليات التي تساعد على استغلال الموارد والمقومات السياحية أحسن استغلال، بشكل يسمح بتطوير السياحة في وقت تعد فيه مسألة تحقيق نقلة نوعية في القطاع السياحي ضرورة حتمية.

الهوامش:

[1] . Jean- Louis Caccomo , Fondements D'économie Du Tourisme, Acteurs, Marchés, Stratégies, 1er édition, Boeck Université, 2007, Bruxelles, P 156.

[2] .Jean- Louis Caccomo , Op cité, P 156.

[3] Huguette Durand, Pierre Gouirand, Jacques Spindler, Economie Et Politique Du Tourisme, Librairie générale de droit et de jurisprudence, E.J.A, Paris 1994, P156.

[4] . زيد منير سلمان، الاقتصاد السياحي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص70.

[5] . محمد البنا، اقتصاديات السياحة والفندقة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص226.

[6]. آمنة أبو حجر، الجغرافية السياحية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان -الأردن،2011، ص251.

[7]. مثنى طه، الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ، اقتصاديات السفر والسياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،الأردن، 2013، ص 128.

[8] ورقة عمل الهيئة العليا للسياحة، لندوة الأثر الاقتصادي للسياحة مع تطبيقات على المملكة، "الأهمية والأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة: حالة المملكة العربية السعودية"، (أبها 19-2001/6/21)، إعداد البرنامج الاقتصادي.

[9] World Travel and Tourism Council Data, 2016

[10]. منظمة التعاون الإسلامي، السياحة الدولية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات، أنقرة، تركيا، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2013، ص31: متاح على الموقع:

http://www.sesrtcic.org/baseind-ar.